تطور كفاءة الاقتصادية السوري في تمكين التجارة الدولية

دراسة معدة للنشر في مجلة جامعة الفرات كبحث محكم
لطالب الدكتوراه

بإشراف الأستاذ الدكتور
حسين الفحل

الملخص

يتناول هذا البحث المؤشرات التي تعكس أداء الدول في تمكين ودعم التجارة الدولية ، وذلك من خلال التركيز على المؤشرات الفرعية ثم المؤشرات الرئيسية المكونة للمؤشر الرئيسي لتمكين التجارة الدولية ، ومن ثم قياس المؤشرات التي تعكس أداء الاقتصاد السوري في دعم وتمكين التجارة الدولية ، والبحث في تفاصيل مكوناتها ، وتفسير مدلولات تلك الأرقام من خلال مقارنة قيمها خلال عدة سنوات ، وبأكثر من دولة ، بغية معرفة ترتيب سورية في تلك المؤشرات ، وبالتالي معرفة موقع سورية في مؤشرات تمكين التجارة الدولية ، وأثرها على ترتيب سورية في مؤشر التنافسية العالمي ، ومؤشر الحرية الاقتصادية ، ومؤشر سهولة الاستثمار وممارسة أنشطة الأعمال ، والتوصل إلى أهم السياسات و الإجراءات اللازمة لتحسين أداء الاقتصاد السوري ، وتحقيق تقدم في مؤشر تمكين التجارة الدولية وبالتالي تحسين موقعه في مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية ، إذ أن ذلك التقدم ينعكس بشكل إيجابي على تحسين نوعية الحياة بشكل عام ، وتعزيز التقدم السياسي والاقتصادي.

كلمات مفتاحية : الأداء اللوجستي ، تمكين التجارة ، جودة الحوكمة ، مدركات الفساد .

المقدمة :

في ظل التطورات الدولية ، وفي الوقت الذي عانت فيه التجارة الدولية من أسوأ تباطؤ مر عليها منذ الحرب العالمية الثانية ، نجد أن الإصلاحات الاقتصادية في سورية حتى العام 2010 "نهاية الخطة الخمسية العاشرة " تتجه نحو تفعيل دور الاقتصاد السوري في تدعيم و تسهيل حركة التجارة الدولية بما يخدم النمو الاقتصادي في سورية ، ناهيك عن وضع برامج وسياسات وطنية تهدف إلى رفع وتيرة التبادلات التجارية الدولية بين سورية وأطراف أجنبية أخرى من جهة ، وبين أطراف أجنبية مع أطراف أجنبية أخرى بخدمات وتسهيلات سورية من جهة أخرى ، حيث يمكننا من خلال قياس مستوى تطور أداء المؤسسات ، ومدى فعالية السياسات و البرامج الموضوعة لتسهيل تدفق السلع و الخدمات عبر الحدود إلى الأسواق المستهدفة ، ودراسة العقبات و الصعوبات والتحديات التي تواجه تبادلات التجارة الخارجية سواء بين سورية وشركائها ، أم التبادلات القائمة على أراضيها أو بخدمات مقدمة منها ، وذلك بغية العمل على إزالتها لتسريع عملية النهوض الاقتصادي على الأجل القصير ، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مستوى المعيشة على المدى البعيد .

أهمية البحث :

من خلال هذه الدراسة يمكننا التوصل إلى المرتبة التي تحتلها سورية على درجات سلم ترتيب الدول المشمولة بتقرير تمكينا التجارة الدولية ، ليس فقط كطرف تجاري في التبادل فحسب بل دوره المسهل و المدعم لعمليات التبادل التجارية الدولية ، وذلك من خلال قياس و تحليل المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة الدولية .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في تحديد معدلات اداء الاقتصاد السوري في تمكين التجارة الدولية وكيفية التوصل إلى معدلات أداء عالية . ويمكن من خلال هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية :

1- ما هي المؤشرات التي تعكس أداء الدول في دعم وتمكين التجارة الدولية .
2- ما هو ترتيب سورية في مؤشرات ومعايير التمكين الدولي للتجارة العالمية .
3- ما هي السياسات و الإجراءات التي ترفع من معدلات أداء الاقتصاد السوري في تمكين التجارة الدولية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد أهم معايير و مؤشرات تمكين التجارة الدولية ، ومن ثم دراسة تطور موقع الاقتصاد السوري و مرتبته وفق هذه المعايير و المؤشرات ، بغية التوصل إلى أفضل آلية يمكن من خلالها تذليل نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة لتحقيق الاستغلال الأمثل لفرص الاقتصاد المتاحة في هذا المجال .

فروض البحث :

1- ترتيب الاقتصاد السوري في تمكين التجارة الدولية هو ترتيب متأخر .
2- هناك فرص متاحة لتحقيق تقدم للاقتصاد السوري في تمكين التجارة الدولية .

أسلوب البحث :

تم اعتماد الأسلوب التحليلي الاستنتاجي في دراسة واستقصاء مدى تطور المؤشرات التفصيلية المكونة للمؤشرات الرئيسية في تمكين وتدعيم التجارة الدولية في الجمهورية العربية السورية .

- **المؤشرات الرئيسية لتقييم القدرات الاقتصادية في تمكين التجارة الدولية :**

إن قياس المؤشر الإجمالي لتمكين التجارة الدولية [1] "EIT" يعتمد على أربع مؤشرات رئيسية تتدرج ضمنها مجموعة من المؤشرات الفرعية يمكن تصنيفها وفق ما يلي :[2]

1. مؤشر النفاذ للأسواق Market access : حيث يقيس هذا المؤشر مدى تسهيل السياسات الوطنية لدخول السلع الأجنبية إلى السوق المحلية ، بالإضافة إلى تمكين الصادرات الوطنية من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية .
2. مؤشر إدارة الحدود Border administration : يقيس كفاءة إدارة الحدود و الجمارك في تسهيل دخول وخروج السلع ، وكذلك يقيس كفاءة إجراءات الاستيراد و التصدير ، والشفافية في إدارة الحدود .
3. مؤشر البنية التحتية للنقل و المواصلات و الاتصالات Transport and communications infrastructure : يقيس جودة البنية التحتية للنقل و الاتصالات في تسهيل حركة السلع في السوق المحلية وعبر الحدود .
4. بيئة الأعمال Business environment : يقيس جودة الحوكمة ، والبيئة التنظيمية ، و الأمن والتي تؤثر على نشاطات المصدرين و المستوردين في البلد .

وذلك كما يوضح الشكل رقم (1) .

حيث أن قيمة كل مؤشر رئيسي تحسب بأخذ متوسط قيمة مؤشراته الفرعية بعد أن يتم تعديل أرقام البيانات في مقياس من 1- 7 (هو الأفضل) .

الشكل رقم (1) يوضح المجموعات الرئيسية الأربع المكونة لمؤشر تمكين التجارة الدولية EIT

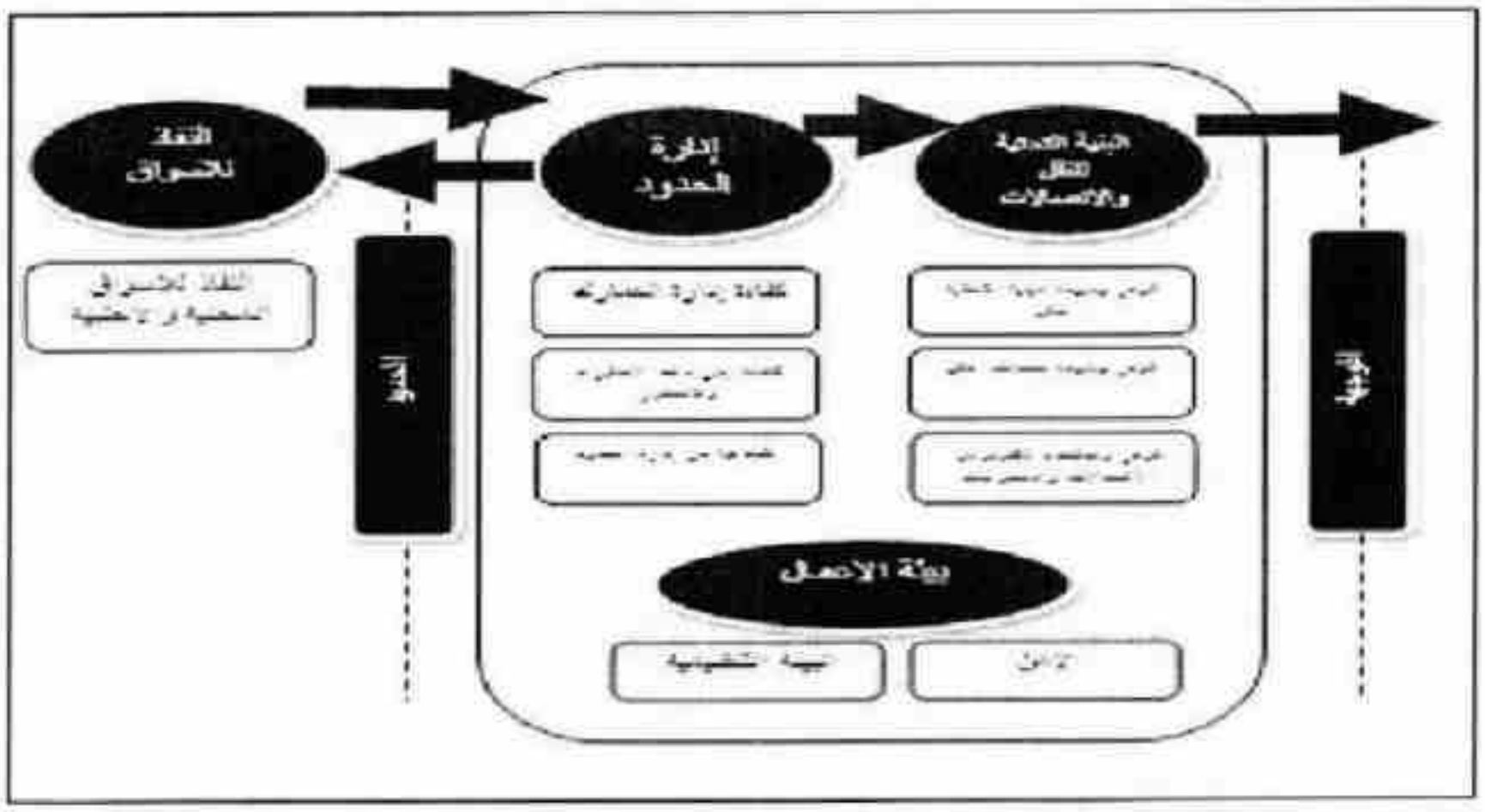

وقد بينت دراسات المنتدى الاقتصادي العالمي WEF أن ارتفاع مؤشر تمكين التجارة الدولية بمقدار 1% لاقتصاد بلد معين ، يعني أن هناك زيادة في صادرات ذلك البلد ما مقداره 1.7% ، وزيادة في مستورداته ما مقداره 2.3% وهذا ما يدل على زيادة في النشاط التجاري الخارجي ما معدله 4% ، ويعود التباين في توزيع هذه الزيادة بشكل

---

1. يتم احتساب المؤشر الاجمالي EIT من خلال متوسط المجموعات الأربعة ، والتي تحسب بدورها من خلال متوسط المؤشرات الفرعية لكل مجموعة وذلك وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF .
2. The Global Enabling Trade Report 2010 .

يعطي الحصة الأكبر منها إلى الاستيراد ، إلى أن التحسن في أداء الاقتصاد نحو تمكين التجارة الدولية سيبدأ من الأسواق المحلية التي تتحكم بحجم المستوردات ثم يمتد ذلك التحسن تدريجيا إلى الأسواق الخارجية والتي يتوافق استيعابها للصادرات الوطنية بسرعة أقل . وتجدر الإشارة إلى أن أي تقدم يمكن أن يطرأ على ترتيب اي دولة ضمن أي من المؤشرات الرئيسية المذكورة آنفاً ، إنما يعكس تحسن أداء اقتصاد تلك الدولة فيما يتعلق بمضمون ذلك المؤشر الرئيسي من مؤشرات فرعية يتضمنها .

وفي هذا البحث سنقوم بدراسة تطور المؤشرات الفرعية والرئيسية وصولاً إلى المؤشر الإجمالي لتمكين التجارة الدولية EIT بالنسبة للجمهورية العربية السورية ، وذلك خلال عامي 2009 و 2010 بالنسبة لمؤشرات تمكين التجارة الدولية ، وخلال الأعوام من 2006 – 2010 بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية ECONOMIC FREEDOM الصادر عن مؤسسة HERITAGE الأمريكية بالإضافة لدراسة مؤشرات أخرى لها تأثير مهم على ترتيب سوريا في مؤشر التنافسية العالمي GCI.

- **المؤشرات الرئيسية لتمكين التجارة الدولية في سورية :**

أولاً – النفاذ للأسواق : هذا المؤشر الرئيسي يتضمن مؤشر فرعي واحد فقط خلافاً لباقي المؤشرات الرئيسية الأخرى ، وهو مؤشر النفاذ للأسواق المحلية و الأجنبية Domestic and foreign market access ، إذ يتضمن مؤشرات تفصيلية تقيس درجة حماية البلدان لأسواقها ، وجودة نظامها التجاري ، ومستوى الحماية التي يواجهها المصدرون في الأسواق المستهدفة ، ومدى حماية الأسواق الأجنبية من خلال التعريفات الجمركية التي يواجهها المصدرون ، وهامش التفضيل في الأسواق المستهدفة من خلال الاتفاقيات الثنائية و الإقليمية . كما تأخذ هذه المؤشرات التفصيلية بالاعتبار مجموعة من النقاط أهمها :

1- العوائق الجمركية وغير الجمركية المفروضة على جميع السلع المستوردة .
2- التباين في التعريفات الجمركية ، ونسبة المستوردات المعفاة من التعرفة الجمركية .
3- الحدود العليا للتعريفات الجمركية ، وعدد التعريفات الجمركية ، والنسب الكمية لها .

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن البيانات التفصيلية لهذا المؤشر تشير إلى تقدم سوريا في مؤشر النفاذ للأسواق المحلية و الأجنبية 5 مراتب ، وأصبحت في المركز (125/116) في العام 2010 بعد أن كانت في المركز (125/121) في العام 2009 ، ولكنها بقيت ضمن نطاق الضعف الشديد، وهذا يفرض على سورية بذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بهذا المؤشر الهام على الرغم من التقدم الملحوظ في قيمة المؤشر من 2.3 إلى 3.4 درجة من أصل 7 درجات، ذلك أنه لا تزال معدلات التعرفة الجمركية مرتفعة بالمقارنة مع بقية دول العالم إذ بلغت 11.5% بعد أن كانت 22.9 % وبالتالي تقدمت سورية بين عامي (2009– 2010) 15 مرتبة في هذا المؤشر ، وأصبحت في المركز (125/106)، كما أن الحدود العليا للتعرفة الجمركية ما تزال مرتفعة في سورية، بالإضافة إلى أن نسبة المستوردات المعفاة من الرسوم الجمركية هي 8.2 % فقط، وبالتالي حصلت سورية على المرتبة (125/119) في هذا المؤشر.

ومن ناحية أخرى، تركزت نقاط القوة في نطاق النفاذ للأسواق المحلية في عدد التعريفات الجمركية المطبقة، والتي تبلغ 12 تعرفة جمركية، وبالتالي أخذت سورية المرتبة(125/33)، كما أنه لا يوجد أي تعريفات جمركية كمية، وبالتالي احتلت سورية المرتبة الأولى بالمشاركة مع 44 دولة أخرى من أصل 125 دولة . أما في نطاق النفاذ للأسواق الأجنبية، فنجد أن سورية احتلت المرتبة(125/56) في مؤشر التعريفات الجمركية المطبقة في وجه

صادراتها، والتي تبلغ 5.5% بالمتوسط، في حين يبلغ هامش التفضيل[3] في الأسواق المستهدفة 46.6% وذلك بمقياس من 0- 100(الأفضل)، وبالتالي حصلت سورية على المرتبة (125/39).

الجدول رقم (1): مؤشر النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
1	النفاذ للأسواق المحلية والأجنبية	2.3	121	3.4	116
1.01	التعرفة الجمركية ، %	22.9	121	11.5	106
1.02	مقاييس التعرفة غير الجمركية، المؤشر 0- 100(الأفضل)	n/a	n/a	n/a	n/a
1.03	درجة تعقيد التعريفات الجمركية، المؤشر 1-7(الأفضل)	n/a	n/a	4.9	78
	الحدود العليا للتعريفات الجمركية،%	n/a	n/a	15.6	124
	التعريفات الجمركية الكمية،%	n/a	n/a	0.0	1
	التعريفات الجمركية – عدد	n/a	n/a	12	33
1.04	المستوردات المعفاة من التعرفة الجمركية،%	0	118	8.2	119
1.05	التعريفات الجمركية المطبقة على الصادرات ،%	5.7	98	5.5	56
1.06	هامش التفضيل في الأسواق المستهدفة 0 – 100(الأفضل)	47.1	32	46.6	39

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

وبذلك نجد أن التقدم الذي يجب أن تحققه سورية في سلم الترتيب الدولي لهذا المؤشر يستلزم تخفيض معدلات الرسوم الجمركية ، وبالتالي فإن هناك خسارة ستلحق متحصلات الخزينة العامة من الرسوم الجمركية ، كذلك فإن درجة الحماية الحكومية للأسواق المحلية ستكون أقل ، وبالتالي ستكون منتجات الشركات المحلية عرضة للمنافسة أكثر مع مراتب متقدمة لسورية في مؤشر النفاذ للأسواق .

ثانياً ـ إدارة الحدود :

هذا المؤشر الرئيسي يتضمن ثلاث مؤشرات فرعية ، تتعلق بكفاءة إدارة الجمارك ، وكفاءة إجراءات الاستيراد و التصدير ، وكذلك الشفافية في إدارة الحدود .

1- **مؤشر كفاءة إدارة الجمارك :** Efficiency of customs administration حيث يقيس مؤشر كفاءة إدارة الجمارك عبء الإجراءات الجمركية التي يواجهها قطاع الأعمال، بالإضافة إلى مستوى الخدمات المقدمة من قبل السلطات الجمركية والوكالات ذات الصلة.

[3]. يقصد بهامش التفضيل بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي : درجة تفضيل المستهلكين لسلعة معينة ضمن نطاق وجود سلع بديلة تتمتع بميزات مشابهة من حيث السعر و الجودة و المنشأ .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ أن سوريا تراجعت بشدة في مؤشر كفاءة إدارة الجمارك بين عامي 2009 – 2010 ، حيث تزايدت أعباء الإجراءات الجمركية بشكل ملحوظ من خلال مراقبة مؤشر عبء الإجراءات الجمركية ، من أجل تسهيل دخول وخروج السلع وأخذت فيه سورية المرتبة (125/114) وذلك لعام 2010، بينما كانت بالمرتبة (125/89) لعام 2009 .

الجدول رقم (2): مؤشر كفاءة إدارة الجمارك

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
1	كفاءة إدارة الجمارك	2.6	94	2.0	125
1.01	عبء الاجراءات الجمركية، 1–7(الأفضل)	3.2	89	2.9	114
1.02	مؤشر الخدمات الجمركية، 0-12 (الأفضل)	3.8	87	1.3	119

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

كما تراجعت في مؤشر الخدمـــــــــات الجمركية وأصبحت في المركز (125/119) لعام 2010، وبقيمة مؤشر منخفضة بلغت 1.3 ، وذلك بمقياس من 0– 12(الأفضل)، وربما يعزى ذلك لتحول الحكومة السورية من توقيع اتفاقية الشراكة السورية الأوربية إلى منطقة التجارة الحرة السورية التركية ، وهي الأقل تعقيداً من حيث الإجراءات الجمركية . وإن الإجراءات الجمركية و الخدمات التي يمكن أن تقدمها الإدارة الجمركية ، والتي تؤدي إلى تخفيض عبء الإجراءات الجمركية ، وبالتالي الارتقاء بمؤشر كفاءة إدارة الجمارك ، هي: [4]

- التخليص الجمرك الكترونياً. "غير مطبقة في سورية "
- الفصل بين التخليص الجمركي للسلع والمعاملات المالية." غير مطبقة "
- العمل ضمن نظام آلي 7/24. " مطبقة ولكن ليس بشكل آلي "
- توافق ساعات العمل للجمارك مع الاحتياجات التجارية. " مطبقة "
- إعفاءات من الإجراءات الجمركية للشحنات ذات الحد الأدنى من القيمة. " غير مطبقة "
- إعفاءات من الرسوم والضرائب للشحنات ذات الحد الأدنى من القيمة. " غير مطبقة "
- التخليص الجمركي للشحنات من قبل طرف ثالث. " مطبقة "
- إمكانية استئناف القرارات الجمركية لدى هيئة قضائية مستقلة. " غير مطبقة "

2– كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير Efficiency of import-export procedures:

يقيس مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير كفاءة عمليات التخليص الجمركي وفعاليتها، وعدد المستندات اللازمة للاستيراد والتصدير، والوقت اللازم لذلك، والتكاليف الرسمية الإجمالية المرتبطة بالاستيراد والتصدير باستثناء التعريفات الجمركية والضرائب على التجارة. والجدول رقم(3) يتضمن بيانات توضح المؤشرات التفصيلية لهذا المؤشر حيث نلاحظ تراجع سورية في مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير 6 مراتب وأصبحت في المركز (125/87)، ولكنها حافظت على قيمة المؤشر (7/4.2) .

[4] التقرير الإحصائي 2010 لإدارة الجمارك العامة للجمهورية العربية السورية .

الجدول رقم (3): مؤشر كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
2	كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير	4.2	81	4.2	87
2.01	كفاءة عمليات التخليص الجمركي، 1-5(الأفضل)	2.2	94	2.4	77
2.02	الوقت اللازم للاستيراد، الأيام	21	59	21	69
2.03	المستندات اللازمة للاستيراد، عدد	9	85	9	91
2.04	التكلفة اللازمة للاستيراد، دولار أمريكي للحاوية	1.625	87	1.625	90
2.05	الوقت اللازم للتصدير، الأيام	15	42	15	50
2.06	المستندات اللازمة للتصدير	8	83	8	91
2.07	التكلفة اللازمة للتصدير، دولار أمريكي للحاوية	1.190	69	1.190	68

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

وهذا يعني أن أداء باقي الدول التي شملها تقرير تمكين التجارة العالمية 2010 كان أفضل من سورية في هذا المؤشر، وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية نجد أن سورية تقدمت في مؤشر كفاءة عمليات التخليص الجمركي 17 مرتبة، وأصبحت في المركز (125/77)، في حين حافظت على قيم جميع مؤشرات سهولة أداء الأعمال فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، مما أدى إلى تراجع سورية في الترتيب بالمقارنة مع باقي الدول المدرجة في التقرير بسبب تحسن أداء تلك الدول مع ثبات أداء سورية .

3 – مؤشر الشفافية في إدارة الحدود Transparency of border administration:

يقيس مؤشر الشفافية في إدارة الحدود مدى انتشار المدفوعات الإضافية والرشاوى المرتبطة بالصادرات والواردات، ودرجة الفساد في كل بلد، ذلك أن الفساد يمثل عائقاً في وجه التجارة،والجدول رقم(4) يبين المؤشرات التفصيلية لهذا المؤشر الرئيسي .

الجدول رقم (4): مؤشر الشفافية في إدارة الحدود

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
3	الشفافية في إدارة الحدود	2.6	107	2.7	103
3.01	المدفوعات غير الرسمية في الصادرات والمستوردات، 1-7(الأفضل)	3.0	98	2.8	101
3.02	مؤشر مدركات الفساد، 0-10(الأفضل)	2.1	107	2.6	98

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

حيث تقدمت سورية في مؤشر الشفافية في إدارة الحدود 4 مراتب، ولكنها ما تزال تأخذ موقعاً متأخراً (125/103)، فقد أخذت المرتبة(125/101) في مؤشر المدفوعات غير الرسمية في الصادرات والمستوردات، والمرتبة(125/98) في مؤشر مدركات الفساد، مما يدل على تراجع الرشاوى والمخالفات المتعلقة بإجراءات التصدير و الاستيراد .

ثالثاً ـ البنية التحتية للنقل والاتصالات :

يتضمن هذا المؤشر الرئيسي مجموعة من المؤشرات الفرعية تقيس جودة البنية التحتية للنقل وتوفر وجودة خدمات النقل ، وكذلك توفر واستخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات .

1- مؤشر توفر وجودة البنية التحتية للنقل Availability and quality of transport infrastructure :

إن تطور الطرقات، وخطوط السكك الحديدية، وتسهيلات الموانئ البحرية، والخطوط الملاحية الداخلية، تمكن المستثمرين من نقل بضائعهم إلى الأسواق المختلفة بأمان وفي الوقت المحدد، وتسهل تنقل اليد العاملة إلى الأعمال الأكثر ملاءمة لهم، كما أن شبكة النقل الجوي المتطورة تساعد على توفير رحلات جيدة إلى الأسواق الدولية التي تنطوي على فرص نمو هائلة للاقتصاد[5].

يقيس مؤشر توفر وجودة البنية التحتية للنقل جودة البنية التحتية لجميع وسائط النقل في كل بلد ، من خلال قياس كثافة المطارات، ونسبة الطرق المعبدة، وترابط شبكة النقل للشحن، كما يقيس جودة البنية التحتية للنقل متضمنة النقل الجوي، والسكك الحديدية، والطرقات، والموانئ ،والجدول رقم (5) يوضح المؤشرات التفصيلية لهذا المؤشر تراجعت سورية في مؤشر توفر وجودة البنية التحتية للنقل وأصبحت في المركز(125/101)، حيث يتألف هذا المؤشر من مكونين، هما:

- **توفر البنية التحتية للنقل:** ويتألف من 3 مؤشرات فرعية، وهم:

أ- كثافة المطارات: وحصلت سورية على المركز (125/103)، حيث لا تزال سورية من الدول ذات الكثافة المنخفضة في المطارات، ويبلغ عدد المطارات فيها 0.3 لكل مليون نسمة.

ب- مؤشر ترابط شبكة النقل: وتأخذ سورية في هذا المؤشر موقعاً في وسط الترتيب (125/66)، ويقيس توفر خطوط النقل بين الدول من خلال الطرق الثنائية، حيث يوجد 4 أنواع من خطوط النقل، وهي:

• النقل المباشر. • النقل مروراً بدولة أخرى. • النقل مروراً بدولتين. • النقل مروراً بثلاث دول.

ج- الطرق المعبدة: وحصلت سورية على المركز (125/90)، حيث بين تقرير تمكين التجارة العالمية 2010 أن طول الطرق المعبدة بالنسبة إلى إجمالي الطرقات هي 20.3%[6]، في حين أن هناك 18 دولة أخرى تبلغ فيها هذه النسبة 100% ومنها الإمارات العربية المتحدة، والأردن.

- **جودة البنية التحتية للنقل** حيث لا تزال سورية بحاجة إلى المزيد من الاهتمام بجودة البنية التحتية للنقل، حيث حصل مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي على المرتبة(125/98)، ومؤشر البنية للتحتية للموانئ على المرتبة(125/96)، وجودة الطرقات على المرتبة (125/64).والجدول (5) يبين ما سبق .

---

[5] The Global Competitiveness Report2009-2010, World Economic Forum,2009.4

[6] وفقاً للمكتب المركزي للإحصاء فإن الطرق المعبدة والإسفلتية في سورية بالنسبة إلى إجمالي الطرقات تبلغ 91%، وبالتالي قام المرصد الوطني للتنافسية بتحديث قيمة مؤشر الطرق المعبدة لدى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يصدر تقرير تمكين التجارة العالمية، لتظهر بقيمتها الحقيقية في التقارير اللاحقة التي يصدرها.

الجدول رقم (5): مؤشر توفر وجودة البنية التحتية للنقل

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
1	توفر وجودة البنية التحتية للنقل	3.4	74	3.2	101
1.01	كثافة المطارات، العدد لكل مليون نسمة	0.3	101	0.2	103
1.02	مؤشر ترابط شبكة النقل، 0-100 (الأفضل)	67.5	56	64.9	66
1.03	الطرق السعيدة، % من الإجمالي	20.1	86	20.3	90
1.04	جودة البنية التحتية للنقل الجوي، 1-7(الأفضل)	4.1	82	3.6	98
1.05	جودة البنية التحتية لشبكة الحديدي، 1-7(الأفضل)	3.1	47	2.9	56
1.06	جودة الطرقات، 1-7(الأفضل)	3.6	60	3.6	64
1.07	جودة البنية التحتية للموانئ،1-7(الأفضل)	3.2	87	3.3	96

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

2- مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل Availability and quality of transport services:

يقيس مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل مستوى الخدمات المتاحة للشحن، متضمنة الخدمات التي تقدمها شركات النقل، والقدرة على متابعة الشحنات العالمية، ومدى وصول الشحنات في الوقت المناسب، وكفاءة الخدمات البريدية والخدمات اللوجستية . والجدول رقم (6) يوضح تفاصيل هذا المؤشر بمكوناته التفصيلية .

نلاحظ تقدم سورية في مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل 28 مرتبة، وأصبحت في المركز(125/68) وتأخذ موقعاً في وسط الترتيب لجميع المتغيرات التي يتكون منها هذا المؤشر، وهي:

* مؤشر ترابط خطوط الموانئ: حصلت سورية على المركز(125/66)، ويقيس عدد السفن، وشركات الخطوط الملاحية، ومستوى الخدمات المقدمة، والحد الأقصى لحجم السفن.
* السهولة والقدرة على تحمل تكاليف الشحن: حصلت سورية على المركز (125/65)، ويقيس السهولة والقدرة على تحمل تكاليف الشحن من وإلى الشركاء التجاريين الرئيسيين.
* كفاءة الخدمات اللوجستية: حصلت سورية على المركز (125/69)، ويقيس كفاءة صناعة الخدمات اللوجستية المحلية في بلدان الشركاء التجاريين الرئيسيين.
* القدرة على المتابعة: حصلت سورية على المركز(125/88)، ويقيس القدرة على متابعة الشحنات العالمية خلال شحنها من وإلى بلدان الشركاء التجاريين الرئيسيين.
* توقيت الشحنات في الوصول إلى الوجهة المحددة: حصلت سورية على المركز (125/67)، ويقيس مدى وصول الشحنات في وقت التسليم المحدد إلى بلدان الشركاء التجاريين الرئيسيين.

الجدول رقم (6): مؤشر توفر ونوعية خدمات النقل

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
2	توفر ونوعية خدمات النقل	3.0	96	3.6	68
2.01	مؤشر ترابط خطوط الموانئ0-132.5(الأفضل)	12.7	63	11.0	66
2.02	السهولة والقدرة على تحمل تكاليف الشحن،1-5(الأفضل)	2.0	115	2.9	65
2.03	كفاءة الخدمات الترحيلية،1-5(الأفضل)	1.8	118	2.6	69
2.04	القدرة على المتابعة 1-5(الأفضل)	2.0	109	2.6	88
2.05	توقيت الشحنات في الوصول إلى الوجهة المحددة، 1-5(الأفضل)	2.7	102	3.5	67
2.06	كفاءة الخدمات البريدية ،1-7(الأفضل)	5.5	37	4.8	58

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

* كفاءة الخدمات البريدية: حصلت سورية على المركز (125/58)، ويقيس الثقة في النظام البريدي .

* الالتزامات باتفاقية الـ GATS في قطاع النقل: لا يوجد بيانات عن سورية في هذا المؤشر، ويقيس الالتزامات في قطاع النقل في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS، والتي تغطي كل من قطاعات :

-خدمات النقل الجوي - خدمات النقل البحري في البلدان غير الساحلية - خدمات النقل بالسكك الحديدية.

- خدمات النقل البري - الخدمات المساعدة لجميع وسائط النقل.

3- توفر واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات Availability and use of ICTs:

يقيس مؤشر توفر واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات معدل انتشار الهواتف المحمولة والانترنت في كل بلد، واستخدام الانترنت في الأعمال وذلك في عمليات بيع وشراء السلع، ومدى توفر الخدمات الحكومية الالكترونية، وتبرز أهمية هذا المؤشر بعد تزايد الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات في إدارة الشحنات، والدور الهام الذي تلعبه في تسهيل عمليات التخليص الجمركي والاتصالات.والجدول رقم (7) يوضح بيانات هذا المؤشر.

وقد أخذت سورية موقعاً متأخراً في مؤشر توفر واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات (125/105) ، حيث لا يستخدم الانترنت في عمليات بيع وشراء السلع على نطاق واسع، وبالتالي حصلت سورية على المركز (125/123) في مؤشر استخدام الانترنت في الأعمال.

كما أن عدد مشتركي الهواتف المحمولة يبلغ 33.2 لكل 100 نسمة، إذ يبلغ عدد خطوط الهاتف المحمول 7.672 ملايين خط، وتزود الخدمة شركتين فقط تعمل وفق عقود الـ BOT مع المؤسسة العامة للاتصالات[7]، وأخذت سورية في هذا المؤشر المركز 125/106، لعام 2010 ، وبالتالي لا تزال الفرصة مواتية لشركات الهواتف المحمولة في الدخول إلى الأسواق السورية وتحقيق القيمة المضافة العالية، مع العلم أن هذه النسبة في الإمارات

[7]Ministry of Tourism.

العربية المتحدة تتجاوز 200% وفي قطر 197% والبحرين 183% والسعودية 143%. ووافقت الحكومة السورية مؤخراً على إدخال مشغل ثالث للهواتف المحمولة وفق ثلاث مراحل تشمل التأهيل الأولي، والتأهيل الفني والاستثماري، ومن ثم المزاد المالي. كما تمت الموافقة مبدئياً على تحويل عقدي الشركتين المشغلتين إلى تراخيص بعد تسديد الالتزامات المترتبة عليهما للخزينة العامة للدولة.

الجدول رقم (7): مؤشر توفر واستخدام تقنية الإتصالات والمعلومات

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
3	توفر واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات	2.4	83	2.1	105
3.01	استخدام الانترنت في الأصال، 1-7 (الأفضل)	-	-	3.2	123
3.02	مشتركي الهواتف النقالة لكل 100 نسمة	31.3	96	33.2	106
3.03	مشتركي حزم الانترنت العريضة لكل 100 نسمة	0.0	96	0.1	103
3.04	مستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة	17.4	68	16.8	78
3.05	الخطوط الهاتفية الثابتة لكل 100 نسمة	17.3	61	17.1	67
3.06	مؤشر الخدمات الحكومية الإلكترونية، 0-1(الأفضل)	-	-	0.0	120

المصدر : "The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

بالإضافة إلى أن عدد مشتركي حزم الانترنت العريضة في سورية لا يتجاوز 0.1 لكل 100 نسمة وبالتالي حصلت على المركز 125/103، وهذا يعني أن السوق ما تزال واعدة في هذا المجال. ولا يتجاوز عدد مستخدمي الانترنت في سورية 16.8 لكل 100 نسمة، وحصلت في هذا المؤشر على المركز125/78، في حين أن هذه النسبة تتجاوز 85% في الإمارات و50% في قطر.

كما تتم دراسة مشاركة سورية في مشروع الشبكة الإقليمية، الذي سيتم من خلاله وصل الشرق بالغرب لتمرير حركة الانترنت عالية السرعة عن طريق الكوابل الضوئية المارة عبر الإمارات العربية، والسعودية، والأردن، سورية، تركيا. وهذا سيساهم في زيادة الإيرادات الناتجة عن تمرير الحركة الدولية العابرة بين الشرق الأقصى والأدنى والخليج إلى أوروبا سواء أكان براً أم بحراً، وكذلك سيؤدي إلى تعزيز الدور الإقليمي والدولي لسورية على ساحة الاتصالات الدولية، ما سيساهم في خلق بنية تحتية ذات مناخ جاذب للاستثمارات، وهذا المشروع سيلعب دوراً في زيادة عدد المنافذ الدولية السورية على البوابات الدولية المزودة للانترنت. خلق بدائل مناسبة، وبالتالي تخفيف رسم الانترنت نتيجة إمكانية شراء سعات أكبر بأسعار منافسة[8].

[8]Syrian Telecom,2010

رابعا – بيئة الأعمال :

هناك مؤشرين فرعيين اثنين لمؤشر بيئة الأعمال الرئيسي :

1- مؤشر البيئة التنظيمية Regulatory environment:

تشكل البيئة المؤسساتية إطار العمل للأفراد والشركات والحكومات لتوليد الدخل والثروة في الاقتصاد، إذ تنعكس بشكل مباشر على الإنتاجية والنمو وتؤثر على قرار الاستثمار[9].ويقيس مؤشر البيئة لتنظيمية مدى تسهيل البيئة التنظيمية للتجارة، وتتضمن جودة الحوكمة، ومدى الانفتاح على المشاركة الأجنبية من حيث سهولة توظيف العمالة الأجنبية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والقيود على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والانفتاح على المعاهدات المتعددة الأطراف. والجدول رقم (8) يوضح بيانات المؤشرات التفصيلية لمؤشر البيئة التنظيمية .

حيث أخذت سورية موقعاً في وسط الترتيب في مؤشر البيئة التنظيمية (81-125)، لكنها تراجعت عن موقعها للعام 2009 خمسة عشر مرتبة ، أما في مؤشر حقوق الملكية فكان الترتيب (125/46)، كما حققت تقدماً في مؤشر الأخلاقيات، والفساد بمقدار 3 مراتب وأصبحت في المركز(125/56) وهو مؤشر يقيس هدر المال العام .

وبالمقابل تملك سورية نقطة ضعف في مؤشر كفاءة السوق المالية(125/116)، والذي يتألف من 6 متغيرات:

1. درجة تطور الأسواق المالية.
2. التمويل عبر الأسواق المالية المحلية.
3. سهولة الحصول على القروض.
4. توفر رأس المال المغامر.
5. القيود على تدفقات رأس المال.
6. درجة حماية المستثمرين:

والذي يتألف بدوره من 3 مكونات، وهي[10]:

* مؤشر نطاق الإفصاح: حصلت سورية على 6 نقاط من أصل 10 نقاط ممكنة.
* مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: حصلت على 5نقاط من أصل 10 نقاط ممكنة.
* مؤشر سهولة قيام المستثمرين بإقامة الدعاوي: حصلت على نقطتين من أصل 10 نقاط ممكنة.

كما تملك سورية نقطة ضعف أخرى في مؤشر الانفتاح على المشاركة الأجنبية(125/116)، والذي يتألف من 5 متغيرات، وهي: * سهولة توظيف العمالة الأجنبية. * القيود على الملكية الأجنبية. * أثر القواعد التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر. * القيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية. * الانفتاح على القواعد التجارية المتعددة الأطراف.

2- مؤشر الأمن: Physical security:

يعتبر الأمن عنصر هام لضمان تسليم السلع في الأسواق المستهدفة دون عقبات. ويقيس مؤشر الأمن مستوى الجريمة والعنف والإرهاب في البلد بالإضافة إلى درجة الاعتماد على خدمات الشرطة في تطبيق القانون.والجدول رقم(9) يبين المؤشرات التفصيلية لمؤشر الأمن في سوريا . حيث تملك سورية ميزة تنافسية في مؤشر الأمن إذ حصلت على المرتبة (125/22) لعام 2010 ، ذلك أن سورية تعتبر من البلدان الآمنة والمشجعة على مزاولة الأعمال، حيث أخذ مؤشر الاعتماد على خدمات الشرطة المرتبة(125/2)، كما حصل مؤشر كلفة الإرهاب على الأعمال على المرتبة (125/6) مما يدل على الاستقرار الأمني الواضح لسورية .

---

[9]The Global Competitiveness Report2009-2010, World Economic Forum.
[10]Doing Business Report2010, World Bank.

الجدول رقم (8): مؤشر البيئة التنظيمية

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
1	البيئة التنظيمية	3.8	66	3.5	81
1.01	حقوق الملكية،1-7(الأفضل)	5.0	39	4.6	46
1.02	الأخلاقيات والفساد،1-7(الأفضل)	3.1	59	3.2	56
1.03	التأثير غير العادل،1-7(الأفضل)	3.4	64	3.1	75
1.04	كفاءة الحكومة،1-7(الأفضل)	3.4	69	3.1	96
1.05	السلامة العامة،1-7(الأفضل)	4.2	68	4.3	65
1.06	كفاءة السوق المالية/ 1-7(الأفضل)	-	-	2.8	116
1.07	الانفتاح على المشاركة الأجنبية، 1-7(الأفضل)	3.9	115	3.7	116
1.08	سهولة توظيف العمالة الأجنبية،1-7(الأفضل)	4.1	102	3.4	118
1.09	القيود على الملكية الأجنبية، 1-7(الأفضل)	3.4	116	3.2	124
1.10	أثر القواعد التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر، 1-7(الأفضل)	4.4	99	4.3	96
1.11	القيود على تدفقات رؤوس الأموال الدولية،1-7(الأفضل)	3.5	105	3.5	107
1.12	الانفتاح على القواعد التجارية المتعددة الأطراف، مؤشر 1-100(الأفضل)	-	-	54.7	87

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

الجدول رقم (9): مؤشر الأمن

رقم المؤشر	المؤشر	2009		2010	
		قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
2	الأمن	5.8	19	5.9	22
2.01	الاعتماد على خدمات الشرطة، 1-6(الأفضل)	4.3	59	4.2	62
2.02	كثافة الجريمة والعنف على الأصل، 1-7(الأفضل)	6.7	1	6.7	2
2.03	كثافة الإرهاب على الأصل، 1-7(الأفضل)	6.5	9	6.7	6

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

وهكذا نجد من خلال دراسة كل المؤشرات التفصيلية السابقة ، أنه يمكن احتساب المؤشر الإجمالي لتمكين التجارة الدولية **ETI** وذلك من خلال متوسط المجموعات الأربعة التي يتألف منها المؤشر الإجمالي ، حيث بلغ مؤشر تمكين التجارة الدولية في سوريا لعام 2009 ما قيمته 3.3 درجات ، وبترتيب دولي بلغ المرتبة 108 من أصل 125 دولة شملها تقرير تمكين التجارة الدولية ، أما في العام 2010 فقد تحسنت قيمة المؤشر بشكل طفيف عما كانت عليه في

العام السابق بالغة 3.5 درجات جعلت سورية تتقدم على سلم ترتيب الدول المشاركة بالتقرير أربعة مراتب حيث احتلت المرتبة 104 من أصل 125 دولة .

- **مقارنة سورية مع الدول العربية في مؤشر تمكين التجارة الدولية 2010 :**

حققت الدول العربية نتائج متفاوتة في نتائج تقرير تمكين التجارة الدولية 2010، حيث نجد أن دول الخليج العربي قد تبوأت مراكز متقدمة في التقرير، فاحتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً و16 عالمياً، وتبعتها البحرين في المركز الثاني عربياً و22 عالمياً، ثم عمان في المركز 3 عربياً و29 عالمياً، في حين نجد أن سورية والجزائر قد أخذت مراتب متأخرة في التقرير، حيث نجدهما في المركزين 104 و 119 على الترتيب ، من هنا نستنتج التشابه بين اقتصاد كل من سورية والجزائر من حيث التعامل مع حركة التجارة الخارجية ، والتباين الكبير في الإمكانات الاقتصادية بين سورية ودول الخليج العربي ، وكذلك اختلاف الآلية التي تعتمدها سورية مقارنة مع الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية كتونس و الأردن في التعامل بالتجارة الخارجية ، لأن هناك قيود ومواثيق تفرضها تلك الاتفاقيات على سياسات تلك الدول الاقتصادية و التجارية ، أضف إلى ذلك ما تفرضه منظمة التجارة العالمية على دولها من قيود وسياسات من شأنها تصعيد تمكين التجارة الدولية ، وهذه القيود و السياسات لا تطبقها سورية بعد لعدم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ولم توقع اتفاقية الشراكة مع لاتحاد الأوربي . والجدول رقم (10) يعرض ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر تمكين التجارة الدولية.

جدول رقم (10) ترتيب الدول العربية في مؤشر تمكين التجارة الدولية 2010 :

Country	قيمة المؤشر	الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	البلد
United Arab Emirates	5.12	16	1	الإمارات
Bahrain	4.95	22	2	البحرين
Oman	4.71	29	3	عمان
Qatar	4.68	34	4	قطر
Tunisia	4.57	38	5	تونس
Jordan	4.55	39	6	الأردن
Saudi Arabia	4.54	40	7	السعودية
Kuwait	4.01	65	8	الكويت
Morocco	3.90	75	9	المغرب
Egypt	3.88	76	10	مصر
Syria	3.50	104	11	سورية
Algeria	3.14	119	12	الجزائر

المصدر : " The Global Enabling Trade Report 2010" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي .

- **تطور مؤشر سهولة الاستثمار و ممارسة أنشطة الأعمال في سورية :**

يمكن لهذا المؤشر قياس تنافسية الدول من خلال بحث أثر الإجراءات الحكومية ، وحماية حقوق الملكية على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها ، والعمل على تحسينها والارتقاء بها، وقد

تراجعت سورية 6 مراتب من عام 2009 وحتى العام 2010 بحسب التقرير الخاص بهذا المؤشر وأصبحت في المركز 183/143[11]، بعد أن كانت بالمرتبة 137 في العام 2009 ، علماً أنها كانت أفضل في العام 2008 .
ومن المهم الإشارة إلى أن علاقة الارتباط بين تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال مع مؤشر التنافسية العالمية (GCI) الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) تبلغ 0.79 ، أي أن هناك علاقة ارتباط قوية بينهما، ويقيس تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ما يلي:

- درجة تعقيد الإجراءات الحكومية مثل عدد إجراءات تأسيس مشروع ما.
- النتائج المترتبة على الالتزام بمتطلبات الإجراءات الحكومية مثل الوقت والتكلفة لإنفاذ العقود.
- نطاق وسائل الحماية القانونية للملكية مثل حماية المستثمرين ضد ممارسات أعضاء مجلس الإدارة.
- درجة مرونة لوائح العمل وقوانينه.
- العبء الضريبي الواقع على منشآت الأعمال.

وفيما يلي ترتيب سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنوات من 2008 وحتى 2010[12]:

جدول (11) ترتيب سورية في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من ضمن 183 دولة

رقم المؤشر	المؤشر	2010	2009	2008
	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	143	137	140
1	بدء النشاط التجاري	133	125	128
2	استخراج تراخيص البناء	132	131	132
3	توظيف العاملين	91	89	90
4	تسجيل الملكية	82	72	78
5	الحصول على الائتمان	181	180	180
6	حماية المستثمرين	119	114	117
7	دفع الضرائب	105	101	103
8	التجارة عبر الحدود	118	114	115
9	إنفاذ العقود	176	175	176
10	تصفية النشاط التجاري	87	84	86

المصدر : تقرير البنك الدولي لأنشطة الأعمال للعام 2010 .

هنا نجد أن ترتيب سوريا في تقرير البنك الدولي المتعلق بسهولة الاستثمار وممارسة الأعمال هو ترتيب جداً متأخر ، حيث يعود ذلك التأخير لأسباب الروتين المعقد في تأسيس المشاريع المزمع تنفيذها ، والمتطلبات الحكومية ذات الإجراءات الطويلة ، وعدم مرونة لوائح العمل ، وجمود التشريعات وقوانين العمل ، إضافة إلى الأعباء الضريبية المطلوبة في كل المراحل أثناء ممارسة أنشطة الأعمال في سورية .

- **سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية :**

تصدر مؤسسة Heritage الأمريكية مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom سنوياً منذ عام 1995، وذلك بالتعاون مع وول ستريت جورنال الأمريكية، ويرتكز المؤشر على 10 مقاييس متعلقة بالانفتاح الاقتصادي، والتشريعات والقوانين، والتنافسية. وتوصل التقرير إلى أنه يوجد علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية والازدهار، ذلك أن الدول التي ترتفع فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد حققت مراتب مرتفعة في هذا

[11] Doing Business Report2010, World Bank.
[12] Doing Business Report2010, World Bank.

المؤشر، كما تساعد الحرية الاقتصادية على تحسين نوعية الحياة بشكل عام، وتعزيز التقدم السياسي والاجتماعية، وتدعم حماية البيئة بشكل أفضل، وإن المتغيرات المستخدمة في قياس الحرية الاقتصادية هي:

1. **حرية ممارسة الأعمال:** وتحسب من خلال بيانات رقمية لثلاث من مراحل ممارسة أنشطة الأعمال وهي:

• بدء النشاط التجاري • استخراج تراخيص البناء • تصفية النشاط التجاري.

2. **حرية التجارة:** وتحسب من خلال معدل التعرفة الجمركية، والقيود غير الجمركية، والتي تتضمن ما يلي:

• القيود الكمية على الاستيراد والتصدير: مثل حصص الاستيراد، وقيود الصادرات، وحظر الاستيراد والتصدير.

• القيود السعرية: مثل مكافحة الإغراق.

• القيود التنظيمية: كمنح التراخيص، ومعايير الصحة والسلامة، والتعبئة والتغليف ، والعلامات التجارية.

• قيود الاستثمار: مثل القيود على تحويل الأموال.

• قيود الجمارك: مثل إجراءات التخليص الجمركي.

• تدخل الحكومة: مثل الإعانات والمساعدات، والتأمين الاجتماعي، والمنافسة، والامتيازات الحصرية.

3. **الحرية المالية:** وتحسب من ثلاثة متغيرات رقمية وهي:

• أعلى ضريبة على الرواتب والأجور • أعلى ضريبة على الأرباح • الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

4. **الإنفاق الحكومي:** وتحسب من خلال الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي.

5. **الحرية النقدية:** وتحسب من خلال متغيرين، هما:

• معدل التضخم للسنوات الثلاث الأخيرة • تحكم الحكومة بالأسعار.

6. **حرية الاستثمار:** وتحسب من خلال المتغيرات التالية:

• القيود على الاستثمار الأجنبي، وشفافية القوانين المتعلقة بها• القيود المفروضة على ملكية الأراضي .

• القيود المفروضة على قطاعات معينة• المصادرة بدون تعويض• القيود على النقد الأجنبي• القيود على رأس المال.

7. **حرية المؤسسات المالية:** وتحسب من خلال المتغيرات التالية:

• التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي• مستوى التدخل الحكومي بالقطاع المالي• صعوبة افتتاح مؤسسات مالية.

• تأثير الحكومة على منح الائتمان.

8. **حقوق الملكية:** ويقيس مدى حماية حقوق الملكية الخاصة، ودرجة نفاذ القوانين، بالإضافة إلى احتمال مصادرة الممتلكات الخاصة، واستقلال القضاء، وقدرة الأفراد والمؤسسات على إنفاذ العقود.

9. **الفساد:** وتحسب من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

10. **حرية العمالة:** وتحسب من خلال 6 متغيرات رقمية تأخذ أوزاناً متساوية، وهي:

• نسبة الحد الأدنى للأجر إلى متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد.

• صعوبة التعيين• صرامة ساعات العمل• صعوبة التسريح.

• الفترة القانونية للإخطار بالفصل• تعويضات نهاية الخدمة.

حصلت سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية على المرتبة(179/145) متراجعة في قيمة المؤشر 1.9 نقطة حيث أصبحت قيمة المؤشر 49.4 وذلك بمقياس من 0(الأقل حرية) – 100(الأكثر حرية). وفيما يلي الجدول (12) يبين ترتيب سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنوات من 2006 وحتى 2010[13]:

الجدول (12) ترتيب سورية في مؤشر الحرية الاقتصادية من 2006-2010

المؤشر	2010	2009	2008	2007	2006
الحرية الاقتصادية	49.4	51.3	47.2	48.3	51.2
حرية ممارسة الأعمال	59.2	61.4	53.8	58.4	58.9
حرية التجارة	54	54	54	54	54
الحرية المالية	87	87	86.2	82.4	80.1
الإنفاق الحكومي	80.2	74.9	60.3	58.3	67.1
الحرية النقدية	63.3	67.2	66.2	69.0	72.1
حرية الاستثمار	20	40	30	30	30
حرية المؤسسات المالية	20	20	10	10	30
حقوق الملكية	25	30	30	30	30

المصدر : 2010 Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation

من الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر الحرية الاقتصادية بلغ ذروته في العام 2009 حيث كانت الحكومة السورية على أهبة الاستعداد للدخول في شراكة مع الاتحاد الأوربي ، علماً أن هذا الاستعداد كانت له تكاليفه وضريبته على الاقتصاد الكلي ، ولكن بعد التحول إلى اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا تراجع هذا المؤشر عما كان عليه في العام 2009 ، ذلك لأن إعادة الترتيب الإقليمي السياسي للمنطقة يفرز إعادة ترتيب للعلاقات الاقتصادية الدولية ولكن بالنظر إلى المؤشرات التفصيلية لمؤشر الحرية الاقتصادية نجد أن سورية تمتلك ميزات ملحوظة في الحرية المالية ، والحرية النقدية ، والإنفاق الحكومي ، وبالمقابل لا تزال تفتقر لحرية الاستثمار ، وحرية المؤسسات المالية ، وحقوق الملكية .

كذلك لا نجد أن هناك حظر للاستيراد و التصدير ، والقيود الموجودة على تحويل الأموال ليس من شأنها إعاقة تحويل نتاج الاستثمارات إلى الخارج ، كذلك فإن إجراءات التخليص الجمركي ليست معقدة ، والدولة تتعامل مع الإعانات والمساعدات ، والتأمين الاجتماعي ، والمنافسة ، بشكل مقبول ، مما يعطي مؤشر حرية التجارة في سورية وضعاً متوسطاً في الترتيب الدولي لهذا المؤشر .

[13] 2010 Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation.

الاستنتاجات و التوصيات

أولاً – إن تقدم سوريا في مؤشر تمكين التجارة الدولية يزيد من القوة التفاوضية لسورية في المحافل التجارية العالمية ، ويكسبها قوة إضافية في إبرام الاتفاقات الاقتصادية و التجارية مع بقية الدول ، حتى مع التكتلات الاقتصادية الدولية ، بما يزيد مكاسبها المتحققة من جراء توقيع مثل تلك الاتفاقيات . من هنا تنبع أهمية التركيز على بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق تقدم متميز لسورية على سلم درجات مؤشر تمكين التجارة الدولية.

ثانياً – إن ترتيب سورية في مؤشر تمكين التجارة الدولية هو ترتيب متأخر عربياً وعالمياً ، حيث احتلت سورية المرتبة 11 عربياً والمرتبة 104 عالمياً للعام 2010 ، وهذا يفرض بذل المزيد من الجهود من خلال تسليط الضوء على المؤشرات التفصيلية المتأخرة ، وتحليل أسباب تراجعها ، والعمل على تصعيد تلك المؤشرات للارتقاء بالمؤشر الإجمالي إلى مراتب أكثر تقدماً، بما يزيد من مساهمة سورية في تمكين التجارة الدولية ، وجعل موقعها أفضل من حيث خلق مناخ أكثر جاذبية للاستثمار ، وتحقيق تكثيف ايجابي بعلاقاتها الاقتصادية الدولية .

ثالثاً – تمتلك سورية مجموعة من نقاط القوة التي يمكن الاستناد عليها وتعزيزها ، من أجل تمكين التجارة في سوريا ، والاستفادة منها في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، حيث أن انخفاض كلفة الجريمة و العنف و الإرهاب على الأعمال مقارنة مع بقية دول العالم ، وكذلك عدم وجود تعريفات جمركية كمية على السلع المستوردة ، يساهم في الارتقاء بالمؤشر الإجمالي لتمكين التجارة الدولية . كذلك هناك عدداً من نقاط الضعف يجب تحسينها و الارتقاء بها من أجل تمكين التجارة في سورية ، فلا تزال الحدود العليا للتعريفات الجمركية مرتفعة ، واستخدام الانترنت في الأعمال منخفضاً ، والخدمات الحكومية الالكترونية ضعيفة ، والخدمات الجمركية قليلة ، وعبء الإجراءات الجمركية مرتفعة ، والبنية التحتية للنقل الجوي و الموانئ متدنية . لذلك لابد من تعزيز نقاط القوة ، وبذل مزيد من الجهد لتحسين نقاط الضعف .

رابعاً – إن علاقة الارتباط القوية بين مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ومؤشر التنافسية العالمي يجعل من المهم جداً العمل على تهيئة مناخ أكثر ملائمةً لممارسة الأعمال ، بغية التوصل إلى مراتب أكثر تقدماً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال ، حيث احتلت سورية مرتبة متأخرة جداً في ذلك المؤشر ، وهذا من شأنه التأثير على التصنيف الدولي لسورية في القدرة التنافسية ، مما ينعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم .

خامساً – تقدمت سوريا 55 مرتبة في مؤشر الأداء اللوجستي من العام 2007 – 2010 بحسب المنتدى الاقتصادي العالمي ، حيث يعود ذلك إلى تزايد خدمات التجارة ميدانياً ، وتطوير خدمات الترانزيت و النقل و البنية التحتية ، وتزايد كفاءة عمليات التخليص الجمركي ، والسهولة و القدرة على تكاليف الشحن ووصول الشحنات المحددة في الوقت المحدد للتسليم . وهذا المؤشر يؤثر بشكل كبير في ترتيب الدول على سلّمي تمكين التجارة الدولية والتنافسية الدولية ، لذلك لابد من التركيز على المثابرة و التقدم المتحققان فيه ودعمهما .

سادساً – إن الدول التي ترتفع فيها حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد حققت مراتب مرتفعة في مؤشر الحرية الاقتصادية بحسب مؤسسة Heritage الأمريكية ، وبحسب هذه المؤسسة تساعد الحرية الاقتصادية على تحسين نوعية الحياة بشكل عام ، وتعزيز التقدم السياسي و الاجتماعي ، وتدعم حماية البيئة بشكل أفضل ، لذلك لابد من السعي لتحقيق أفضل معايير الحرية الاقتصادية من خلال حرية ممارسة الأعمال ، وحرية التجارة ، ومكافحة الإغراق ، وإلغاء القيود على تحويل الأموال ، ومنح المؤسسات فضاءً واسعاً في منح التراخيص ، ومعايير الصحة والسلامة ، والتعبئة و التغليف ، واللصاقات والعلامات التجارية ، وحرية الاستثمار من خلال رفع القيود على الاستثمار الأجنبي ، وشفافية قوانينه ، والعمل على تحسين تشريعاتها لأفضل ما يمكن .

المصادر العربية :

1- المجموعة الإحصائية السورية 2010 – المكتب المركزي للإحصاء .

2- التقرير السنوي لإدارة الجمارك العامة للعام 2010 – وزارة المالية .

3- تقرير التنافسية السوري الثاني 2011 – رئاسة مجلس الوزراء .

4- بيانات مديرية التجارة و الصناعة و التنافسية – هيئة التخطيط و التعاون الدولي .

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 .

6- تقرير التنافسية العربية 2010 – المعهد العربي للتخطيط – الكويت .

7- بيانات وزارة الاتصالات السورية – مديرية التخطيط و الإحصاء .

المصادر الأجنبية :

1- 2010 Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation.
2- Doing Business Report2010, World Bank.
3- The Global Competitiveness Report2009-2010, World Economic Forum.
4- Syrian Telecom,2010.
5- The Global Competitiveness Report2009.
6- The Global Enabling Trade Report 2010 .